مسألة التقديم والتأخير في الجملة العربية

إعداد

محمود احمد جاد المولا

ملخص البحث

تنقسم الجملة في اللغة العربية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وكلتاهما تحتاج إلى مسند، ومسند إليه، ويكون الترتيب في الجملة الاسمية: المسند إليه أولًا ويمثل المبتدأ، والمسند متأخرًا عنه ويمثل الخبر، أمّا الجملة الفعلية: ففيها المسند أولًا ويُمَثِّل الفعل، والمسند إليه متأخرًا عنه ويُمَثِّل الفاعل، ومن بعدهما الفضلة.

ما سلف ذكره هو الأصل في تركيب الجملة العربية، وهذا البحث يوضِّح ما يجيء على خلاف الأصل؛ ففيه تقديم ما حقَّه التأخير، وتأخير ما حقَّه التقديم، مع الاحتفاظ بالرتبة، مطبقًا ذلك على الشواهد القرآنية، والشعرية، ومستعينًا بآراء النحاة والبلاغيين، وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي في عرض الآراء النحوية وتحليلها.

وقد قسمْتُ البحث إلى تمهيد ومطلبين، تناولت في التمهيد كيفية التقديم وسببه، وناقش المطلب الأول التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، ودار تقديم الخبر على المبتدأ حول الوجوب والجواز والشذوذ، وناقش المطلب الثاني التقديم والتأخير في الجملة الفعلية. وجاء فيه تقديم المفعول به على الفاعل جوازًا، ووجوبًا، وجاء فيه- أيضًا- وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة التقديم التأخير الجملة العربية

Research Summary
The sentence in the Arabic language is divided into a nominal sentence and a verbal sentence, and both of them need a predicate and a predicate to it. the verbal sentence is characterized by the presence of a verb that exprcsse an acthon pertormed by subject.
The verb in the verbal sentence comes first and represents the action, while the subject comes later and represents the doer at the action.

The sentence may be followed by a comma (pule) which is uled in Arabic to indicate resumption.
What was previously mentioned is the fundmental structure at Arabic sentences, this research elaborates on the deviations from this tundmental structure, where the order at the sentence components are delayed and others are advanced, while still maintaining their relative poaitions. The study applics this analsis to both Quranic and Poetic texts, while also drawing on the opinions ot grammar and rehtroric schoolars. The research employs an analytical approach to present an analyze the opinions at grammar experts.
The research is divided into an introduction and two main sections. In the introduction, I discussed the purpose and the importance of the topic.
The first section addressed the Placement at subject and predict. In a sentence, and discussed the delay in placing the Predict in a nominal sentence. It also discussed the Placement ot the predict with obligation of the subject in terms ot necessity, and irregularity. The second section addressed the the Placement ot the Predict in the verbal sentence, and discussed the Permissibility and necessity of plaacing the object before subject.
It also emphasized the necessity of plaacing the object before both subject and predicate.
key words:issue fronting delaying Arabic sentence

ظاهرة التقديم والتأخير في الجملة العربية

الحمد لله حمد الشاكرين، فيه امتثال الطائعين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم ارحم علماءنا الذين أناروا لنا الحياة بشتَّى علومهم، وبارك لنا في الأحياء منهم، واحفظ مصرنا الحبيبة وسائر بلاد المسلمين من كل سوء.

أمّا بعد؛؛؛

تمهيد: كيفية التقديم وسببه:

إنَّ أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب التي اتَّسمت بها لغة العرب، وقد اهتم به علماء العربية أيَّما اهتمام، وأَوْلُوه عناية بالغة، والتقديم يكون على وجهين:

أمّا الوجه الأول: فهو تقديم الشيء مع كونه على نية التأخير، ودون تغيير في حكمه، وذلك كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفاعل، فعندما تقول:" منطلق زيد" و" ضرب عمرًا زيدٌ" فمعلوم أن " منطلق" و" عمرًا"- رغم تقدمهما- لم يخرجا عمّا كانا عليه من الخبرية والمفعولية.

وأمّا الوجه الثاني: فهو تقديم الشيء مع كونه على غير نية التأخير، وهو أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له إعرابًا غير إعرابه، كاسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأً، والآخر خبرًا له، كقولك: زيد والمنطلق، حيث تقولُ مرة:" زيدٌ المنطلقُ"، وأُخرى،" المنطلقُ زيدٌ"، فهنا لم تقدم" المنطلق" مع بقاء حكمه الذي كان عليه قبل التقديم وهو الخبرية، ولكن تم تقديمه وبالتالي تحويله من كونه خبرًا إلى كونه مبتدأً، وكذلك لم تؤخر" زيد" مع بقائه مبتدأً كما كان، وإنما أخرته لتجعله خبرًا بدلًا من كونه مبتدأً، فعند قولك:" ضربت زيدًا" يكون زيدًا مفعولًا به، فإذا قلت:" زيد ضربته" فإنك لم تقدمه على أن يكون منصوبًا على المفعولية، وإنَّما قدمته على أن يكون مرفوعًا بالابتداء[١].

---

[١] دلائل الإعجاز في علم المعاني- لعبد القاهر الجرجاني- المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر- (١/ ١٠٦، ١٠٧)- مطبعة المدني بالقاهرة- دار المدني بجدة- الطبعة الثالثة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

والتقديم يكون للعناية والاهتمام، وقد قال سيبويه:" كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[١]. كحال من يرتقب ظهور نتيجة الامتحان، ولا يهمه من يقوم بإعلانها؛ فيقال له:" أعلن النتيجةَ المديرُ"، فقُدِّم المفعول على الفاعل للعناية وللاهتمام به، ومن ذلك قوله- تعالى-:

قَالُواْ ءَأَنتَ فَعَلتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبرَٰهِيمُ ٦٢ [الأنبياء: ٦٢]

فهنا قُدِّم السؤال بالاسم على السؤال بالفعل؛ للأهمية ولشكهم بالفاعل، وأنهم يريدون أن يعرفوا من الذي قام بتحطيم أصنامهم، أما وإن كان قدِّم السؤال بالفعل على السؤال بالاسم كقولك- مثلًا-:" أفعلت هذا؟" فيكون ذلك للشك في الفعل نفسه حدث أم لا، ولا يكون هنا للشك في الفاعل.

المطلب الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية:

تقديم الخبر على المبتدأ:

لم يُجِز الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر مفردًا أو جملة، وأجاز ذلك البصريون فمثال الخبر المفرد كقولك:" قائمٌ زيدٌ"، ومثال الخبر الجملة نحو:" أبوه قائمٌ زيدٌ".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ يؤدي إلى تقدُّم ضمير الاسم على الاسم الظاهر نفسه، فهم يرون أن في قولك:" قائمٌ زيدٌ" ضمير مستتر بعد قائم يعود على زيد، ويستدلون على وجود الضمير أنّه يظهر في التثنية والجمع، فتقول:" قائمان الزيدان"، و" قائمون الزيدون"، وكذلك في قولك:" أبوه قائمٌ زيدٌ" فالهاء ضمير يعود على زيد المتأخر بعده، وهو إضمار قبل الذكر؛ لذلك لا يجيزون تقدُّم الخبر على المبتدأ[٢].

---

[١]شرح كتاب سيبويه- لأبي سعيد السيرافي- المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي-(١/ ٢٦٣)- دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان- الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، دلائل الإعجاز ت شاكر(١/ ١٠٦، ١٠٧).

[٢]الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري-(٥٦/١)- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، شرح المفصل- لابن يعيش- قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب-(١/ ٢٣٥)- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

وأما البصريون فاحتجوا بأن هذا قد جاء كثير منه في كلام العرب مَثَلِه وشعره، فأما الذي جاء في المثل فمنه:" في بيته يُؤْتَى الحَكَم"[١]، وقولهم" في أكفانه لُفّ الميت" و" مَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤكَ" وحكى سيبويه" تميميٌّ أنا"[٢] فكل من(يُؤْتَى ، لُفّ ، مَشنُوءٌ، تميميٌّ) أخبار عن(الحكم، الميت، مَنْ، أنا)، وأمّا ما جاء في الشعر فأذكر منه: قول الشاعر:[الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٣]

والشاهد فيه:" بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا"؛ حيث تقدُّم الخبر(بَنُونا) على المبتدأ(بَنُو أَبْنَائِنا).

وقول مالك بنُ خالد الخُناعِيّ:[الوافر]

فتًى ما ابنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنَا وحبُّ الزّاد في شَهْرَيْ قُمَاح[٤]

والشاهد في قوله:" فتًى ما ابنُ الأغَرِّ"، فقد تقدم الخبر(فتًى) على المبتدأ(ابنُ الأغَرِّ).

---

[١]مجمع الأمثال- للميداني النيسابوري- تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد-(٢/ ٧٢)- رقم(٢٧٤٢)- نشر دار المعرفة- بيروت- لبنان، الإنصاف في مسائل الخلاف(١/ ٥٦)، جمهرة الأمثال- لأبي هلال العسكري-(٢/ ١٠١)- دار الفكر- بيروت.

[٢]الكتاب لسيبويه- المحقق: عبد السلام محمد هارون-(٢/ ١٢٧)- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثالثة- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، شرح كتاب سيبويه(٢/ ٤٥٧).

[٣]نُسِب لعمر بن الْخطاب- رَضِي الله- في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي- تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون-(١/ ٤٤٤)- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الرابعة- ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٢٤٨)، شرح الكافية الشافية لابن مالك- حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي-(١/ ٣٦٧)- جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك- تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون-(١/ ٢٩٧)- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

[٤]ديوان الهذليين- ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي- الدار القومية للطباعة والنشر-(٣/ ١)- القاهرة- جمهورية مصر العربية- ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

وكقول الشمّاخ:[الوافر]

كِلَا يومي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظُنُونٌ، آن مُطّرَحُ الظُّنُونِ[١]

والشاهد فيه:" كِلَا يومي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظُنُونٌ"؛ حيث إنَّ هذا البيت جاء على الأصل وهو تقدُّم المبتدأ(وَصْلُ أَرْوَى) على خبره(ظُنُونٌ)، ولكن قوله:" كِلَا يومي طُوَالَةَ" ظرف متعلق بالخبر(ظُنُونٌ) وقد تقدم على المبتدأ(وَصْلُ أَرْوَى)، وتقدم معمول الخبر(كِلَا يومي طُوَالَةَ) على المبتدأ(وَصْلُ أَرْوَى) دلَّ هذا على جواز تقدم الخبر على المبتدأ.

الرد على قول الكوفيين:

احتج الكوفيون بأن تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ يؤدي إلى تقدُّم ضمير الاسم على الاسم الظاهر نفسه.

ونرد عليهم بأن الخبر متقدم في اللفظ مع تأخره في التقدير؛ ولهذا فلا اعتبار في منع الإضمار، ولأجل هذا أجاز النحويون" ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ" على كون(زيدٌ) فاعلًا و(غلامَه) مفعولًا؛ لأن(غلامه) متقدم في اللفظ متأخر في التقدير[٢]، ومنه قوله- تعالى-:

فَأَوجَسَ فِي نَفسِهِۦ خِيفَة مُّوسَىٰ [طه: ٦٧]، الهاء في(نفسه) عائدة على(موسى) وهو متأخر لفظًا، لكنَّه متقدمٌ تقديرًا.

ومنه قول زهير بن أبي سُلمى:[البسيط]

مَنْ يَلْقَ يومًا على عِلّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ منه والنّدَى خُلُقَا[٣]

---

[١]ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني- حققه وشرحه صلاح الدين الهادي-(ص ٣١٩)- دار المعارف بمصر- ٢٠٠٩ م.

[٢]الإنصاف في مسائل الخلاف(١/ ٥٨)، شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٢٣٥).

[٣]ديوان زهير بن أبي سلمى- شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور-(ص ٧٧)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

الشاهد في قوله:" عِلّاتِهِ هَرِمًا"؛ حيث: تقدم ضمير الهاء وهو يعود على (هَرِمًا)؛ وذلك لأن(هَرِمًا) متأخر في اللفظ متقدم في التقدير.

ومن قول زهير أيضًا:[البسيط]

إِنَّ البَخِيْلَ مَلُوْمٌ حَيْثُ كَانَ وَلَـــــــ كِنَّ الجَوَادَ عَلَى عِلّاتِهِ هَرِمُ[1]

والشاهد في قوله:" عَلَى عِلّاتِهِ هَرِمُ "؛ فإنَّ مجيء ضمير الهاء في(علاته) العائد على(هَرِم) متقدم في اللفظ متأخر في التقدير.

وقول الأعشى:[المتقارب]

أجادَ المُلُوكَ فَأَفْناهُمُ وَأَخْرَجَ مِن بَيْتِهِ ذا حَزَنْ[2]

والشاهد فيه" من بيته ذا جَدَنْ"؛ حيث جاءت الهاء في(بيته) ضمير غيبة عائد على (ذا جدن)، مع كون(ذا جَدَنْ) متأخرًا لفظًا متقدمًا تقديرًا.

ولذلك أُجمع على جواز تقديم خبر(كان) على اسمها، نحو قولك: "كان قائمًا زيد" وفي هذا القول تقدم ضمير الاسم على ظاهره، لكنه- كما بيَّنّا- في تقدير التأخير، والاسم الظاهر في تقدير التقديم، وعلى هذا يكون التقدير:" كان زيدٌ قائمًا". أما وإن فُقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لم يُجز تقديم الضمير، فإن قُلت:"ضرب غلامُه زيدًا"، وجعلت(غلامُه) فاعلًا و(زيدًا) مفعولًا فهنا يكون كلًّا من العل والمفعول قد جاء في رتبته الأصليه، وعندها لا يصح أن تجعل الضمير في نية التأخير؛ لأن الضمير قد تقدم لفظًا وتقديرًا.

---

[1] ديوان زهير بن أبي سلمى(ص ١١٥).

[2] ديوان الأعشى الكبير(ص ١٥)، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف(١/ ٥٩) على الرواية التالية:
أصَابَ المُلُوكَ فَأَفْناهُمُ وَأَخْرَجَ مِن بَيْتِهِ ذا جَدَنْ

أمّا في قوله- تعالى-: وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ [البقرة: ١٢٤] فإنَّ الضمير بنية التأخير، والتقدير في ذلك:(وإذ ابتلى ربُّه إبراهيمَ)، وهذا يعطي إضمارًا قبل الذكر، نحو:" ضرب غلامَه زيدٌ"، ولكن هناك فرق بينهما؛ لأن قولك:" ضرب غلامَه زيدٌ" تقدَّم فيه الضمير على اسمه الظاهر لفظًا وتقديرًا، وأمّا في قوله- تعالى-: وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ [البقرة: ١٢٤] فتقدَّم فيه الضمير على اسمه الظاهر تقديرًا لا لفظًا، ويجوز تقدم الضمير على الاسم الظاهر إما تقديرًا لا لفظًا، أو لفظًا لا تقديرًا، ولا يجوز تقدُّمه عليه لفظًا وتقديرًا، والله أعلى وأعلم[١].

والأصل هنا أن يتأخر الخبر على المبتدأ، ولكن جاء في لغة العرب تقدُّم الخبر على المبتدأ وجوبًا، وجوازًا، وشذوذًا كلآتي:

وجوب تقدُّم الخبر على المبتدأ:

يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا، في الحالات الآتية:

أمّا الحالة الأولى: فأن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور[٢]، نحو:" عندك مال"، و" في الدار امرأة"[٣]، وأمّا " سلامٌ عليك"، و" وَيْلٌ له" فتترك على حالها؛ لأنها دعاء ظاهرٌ معناها، فلو قلت:" سلامٌ عليك"، و" ويلٌ له" بالرفع كان معناها نفس معنى النصب إذا أنزلناها منزلة الفعل كقولك:" سلامًا عليك"، و"ويلًا له" فهي بتقدير:" سلّم الله عليك"، و"عذّبه الله"، فلمّا كان المعنى فيها بمعنى الفعل، لم تُغير عن حالها، لأنَّ رتبة الفعل أن يكون مقدّمًا.

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف(١/ ٥٩).

[٢] شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٢٣٧).

[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد-(١/ ٢٤٠)- دار التراث- القاهرة- دار مصر للطباعة- سعيد جودة السحار وشركاه- الطبعة العشرون- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م.

ومنه قوله- تعالى-:سَلَٰمٌ عَلَيكُم بِمَا صَبَرتُم فَنِعمَ عُقبَى ٱلدَّارِ ٢٤ [الرعد: ٢٤]، وقول- عز من قائل-:قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيكَ سَأَستَغفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّا ٤٧ [مريم: ٤٧]، وقوله- سبحانه-:سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبرَٰهِيمَ ١٠٩ [الصافات: ١٠٩]، وقوله- تعالى-:وَيل لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيم ٧ [الجاثية: ٧]، وقوله- جل في علاه-:وَيل يَومَئِذ لِّلمُكَذِّبِينَ ١٩ [المرسلات: ١٩]، والشواهد على هذا كثيرة.

وأمّا الحالة الثانية: فأن يحتوي المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر[١]، (أعني جزءًا في الخبر وهو المضاف إليه أو الاسم المجرور)، كقولك:" أمام البستان حارسه"، و" في الدار صاحبها"، فهنا(حارسه) و(صاحبها) مبتدآن تأخرا عن خبريهما؛ لاشتمالهما على ضمير يعود على بعض الخبر، وهو المضاف إليه(البستان) والاسم المجرور(الدار)، وهنا لا يجوز تأخر الضمير؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

ومنه قول الشاعر:[الطويل]

أَهَابُكِ إِجْلَالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[٢]

والشاهد فيه:" مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا"؛ حيث إنَّ(حَبِيبُهَا) مبتدأً مؤخرًا، و(مِلْءُ عَيْنٍ)خبرًا مقدَّمًا وجوبًا؛ لأنَّ المبتدأ احتوى على ضمير يعود على جزء في الخبر وهو(عَيْنٍ)، ولو أنك قلت:" حَبِيبُهَا مِلْءُ عَيْنٍ" لا يصح؛ لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

وأمّا الحالة الثالثة: فأن يكون الخبر له صدر الكلام كأدوات الاستفهام[٣]، نحو قولك:" أين زيد"، فـــ(أين) هنا خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر. ويرى ابن يعيش أن: تقدم الخبر إذا كان اسم استفهام لتضمنه معنى الهمزة، فإن قلت:" أين زيد" كأنك تقول:" أزيدٌ عندك"، فحذفوا الظرف وأتوا بـــ(أين) للدلالة على عموم الأمكنة وضمنوها

---

[١]شرح ابن عقيل(١/ ٢٤٠).

[٢]شعر نصيب بن رباح- جمع وتقديم: الدكتور داود سلّوم-(ص ٦٨)- مطبعة الإرشاد- بغداد- ١٩٦٧م.

[٣]شرح ابن عقيل(١/ ٢٤٣).

معنى همزة الاستفهام ولذلك قُدِّمت، وإذا قلت:" متى السفر" كان هذا القول على معنى:" ألسفر غدًا"، فحذفوا الظرف وأتوا بـــ(متى) تدل على عموم الأوقات، وضمنوها معنى همزة الاستفهام[١]، نحو قوله- تعالى-:مَتَىٰ نَصرُ ٱللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصرَ ٱللَّهِ قَرِيب [البقرة: ٢١٤].

وأمّا الحالة الرابعة: فأن يكون المبتدأ محصورًا في أسلوب الحصر[٢]، نحو:" إنما في الدار زيد"، فـــ(زيد) مبتدأ مؤخر وجوبًا، تقدم عليه خبره(في الدار)؛ لأنه واقع في أسلوب الحصر(إنما)، وكقولك:" ما في الدار إلا زيد" هنا أيضًا(زيد) مبتدأ مؤخر وجوبًا، قد تقدم عليه خبره(في الدار)؛ لأنه واقع في أسلوب الحصر المكون من النفي(ما) والاستثناء(إلا).

جواز تقدّم الخبر على المبتدأ، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا لم يحصل لبس في الجملة، مثل:" العلمُ نورٌ"، فيمكن تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا فتصبح الجملة" نورٌ العلمُ"، ومنه قوله- تعالى-: سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطلَعِ ٱلفَجرِ ٥ [القدر: ٥]

والموضع الثاني: إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة، وذلك نحو:" في التأنّي السلامة"، ويصح أن تقول:" السلامة في التأنِّي".

تقدم الخبر على المبتدأ شذوذًا:

الموضع الأول: تقدم الخبر شذوذًا مع(إلا) وهو محصور في أسلوب الحصر، فإذا وقع الخبر محصورًا في أسلوب الحصر فإنه واجب التأخير[٣]، نحو:" إنما زيد قائم"، و" ما زيد إلا قائم"، فإن(قائم) في الجملتين خبر واجب التأخير؛ لأنه

---

[١]شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٢٣٧، ٢٣٨).

[٢]شرح ابن عقيل(١/ ٢٤٣).

[٣]شرح ابن عقيل(١/ ٢٣٥).

محصور في أسلوب الحصر(إنما)، والنفي(ما) والاستثناء(إلا)، وقد تقدم الخبر شذوذًا مع كونه واقعًا محصورًا، نحو قول الكميت:[الطويل]

فَيَارَبِّ هَلْ إِلّا بِكَ النّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلّا عَلَيْكَ المُعَوّلُ [١]

وهنا وجها استشهاد:" بك النصر" و" عليك المعول".

الوجه الأول: إن اعتبرنا أن الجار والمجرور(بك) خبر محصور بـــ(إلا) كان هذا موضع استشهاد، قد تقدم فيه الخبر(بك) على مبتدئه(النصر) شذوذًا، وإن اعتبرنا أن الخبر جملة(يرتجى) فلا تقديم هنا ولا شاهد بالمرة.

الوجه الثاني: تقديم الخبر المحصور(عليك) على مبتدئه(المعول) شذوذًا، والأصل أن يكون" وهل المعول إلا عليك".

الموضع الثاني: وهي تقدَّم الخبر على المبتدأ المتصل بلام الابتداء شذوذًا؛ فإذا دخلت لام الابتداء على المبتدأ فلها الصدارة، وحينها يجب تأخير الخبر على المبتدأ[٢]، نحو قولك:" لزيد قائم"، وقد تقدَّم الخبر على المبتدأ المتصل بلام الابتداء شذوذًا في قول الشاعر:[الكامل]

خالِي لأنتَ ومَنْ جَرِيرٌ خالُه يَنَلِ العَلاءَ ويُكْرِمُ الأَخْوَالَا [٣]

والشاهد فيه:" خالِي لأنتَ"؛ فقد تقدَّم الخبر(خالِي) على مبتدئه المتصل بلام الابتداء (لأنتَ).

---

[١]ديوان الكميت بن زيد الأسدي- جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي-(ص٣٣٣)- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

[٢]شرح ابن عقيل(١/ ٢٣٦).

[٣]هذا البيت لم يعرف قائله، وهو في: سر صناعة الإعراب لابن جني-(٢/ ٥٦)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولي- ١٤٢١هـــ- ٢٠٠٠م، وشرح التسهيل لابن مالك(١/ ٢٩٩)، لسان العرب لابن منظور- الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين-(ش، و، ب) (١/ ٥١٠)- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤١٤هـــ، شرح ابن عقيل(١/ ٢٣٧)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-(١/ ٢٠١)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ- ١٩٩٨م، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك-(١/ ٣١٠)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤١٧ هـــ- ١٩٩٧م.

المطلب الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية:

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل، وقد يتقدَّم المفعول به على الفاعل جوازًا ووجوبًا، **فأمّا جواز تقدُّمه ففي المواضع الآتية:**

الموضع الأول: إن أُمن اللبس جاز تقديم المفعول به على الفاعل[١]، نحو قولك: أكل موسى الكمثرى، وقولك: أكل الكمثرى موسى، فلا يُتصور أن تكون الكمثرى فاعلًا، ونحو قولك: خرق الثوب المسمار، فإن قلت: ضرب موسى عيسى، كان موسى هو الفاعل بالضرورة؛ وهذا لعدم حدوث اللبس.

الموضع الثاني: تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتأخر[٢]، والمفعول به هنا متقدِّم في اللفظ متأخر في الرتبة، نحو:" ضرب غلامَهُ زيدٌ"، وقولك:" خاف ربَّه عمرُ"؛ لأنه لو تقدم الفاعل لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ومنه قول الأعشى:[البحر البسيط]

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ[٣]

الموضع الثالث: إذا كان المفعول محصورًا بـــ(إلا)[٤]، كقولك: ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ، ومنه قول الشاعر:[الطويل]

وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِّيَّ إِلّا وَشِيجُهُ وَتُغْرَسُ إِلّا فِي مَنَابِتِهَا النّخْلُ[٥]

---

[١]شرح الكافية الشافية(٢/ ٥٨٩)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري- المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي-(٢/ ١٠٣)- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٠).

[٢]المقتضب للمبرد- المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة-(٤/ ١٠٢)- عالم الكتب- بيروت، الأصول في النحو لابن السراج- المحقق: عبد الحسين الفتلي-(١/ ٨٧)- مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت، الإنصاف في مسائل الخلاف(١/ ٥٨)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٥).

[٣]ديوان الأعشى الكبير(ص ٦١).

[٤]أوضح المسالك(٢/ ١٠٥)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٣)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري-(١/ ٤١٧)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

[٥]ديوان زهير بن أبي سُلمى(ص ٨٧).

هذا البيت فيه شاهدان أما الأول ففي قوله:" وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِّيِّ إِلّا وَشِيجُهُ"، وفيه وجوب تقدُّم المفعول على الفاعل المحصور بـــ(إلا)، وأمّا الثاني ففي قوله:" وَتُغْرَسُ إِلّا فِي مَنَابِتِهَا النّخْلُ"، وفيه جواز تقديم المفعول المحصور بـــ(إلا) على الفاعل، فالجار والمجرور(فِي مَنَابِتِهَا) واقعان موقع المفعول المحصور بـــ(إلا).

والمحصور بـــ(إنَّما) لا خلاف في جواز تقديمه، وأما المحصور بـــ(إلا) ففيه مذاهب ثلاث:

أمّا المذهب الأول: فهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري: أنه إن كان المحصور بها فاعلًا فيمتنع تقديمه[١]؛ لأنه لا يظهر كونه محصورًا إلا بتأخيره، فلا يجوز قولك: ما ضرب إلا زيد عمرًا، فأمّا قول ذي الرُّمة:[الطويل]

فَلَمْ يَدْرِ إِلّا اللهُ مَا هَيَّجتْ لَنَا أهِلَّةُ آنَاء الدِّيارِ وَشَامُهَا[٢]

فيؤولونه على أنَّ(مَا هَيَّجتْ) متعلق بفعل محذوف، والتقدير: درى ما هيجت لنا، وبهذا لم يتقدَّم الفاعل المحصور على المفعول؛ لأن هذا ليس مفعولًا للفعل المذكور، إن كان المحصور مفعولًا جاز تقديمه، نحو: ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ.

أمّا المذهب الثاني: فهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بـــ(إلا) فاعلًا كان، أو مفعولًا، وبهذا يجوز عنده: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا[٣]، وقد احتجَّ بشواهد السماع، ومنها البيت السابق، وقول الشاعر:[البسيط]

---

[١]التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- المحقق: د. حسن هنداوي-(٦/ ٢٨٧)- دار القلم - دمشق(من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٨- ١٤٣٤هـ / ١٩٩٧- ٢٠١٣م، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٤).

[٢]ديوان ذي الرُّمَّة شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب- المحقق: عبد القدوس أبو صالح-(ص ٢٧٩)- مؤسسة الإيمان جدة- الطبعة الأولى- ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.

[٣]التذييل والتكميل(٦/ ٢٨٧)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٤).

ما عابَ إلّا لئيمٌ فعلَ ذي كرم ولا جَفَا قَطُّ إلَا جَبّأٌ بطلا[١]

وقول الآخر:[البسيط]

نُبِّئْتُهُمْ عَذّبُوا بالنّارِ جارَتَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إلا اللّهُ بالنّارِ[٢]

أمّا المذهب الثالث: فهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي الشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بـــ(إلا) فاعلًا كان، أو مفعولًا[٣].

الموضع الثالث: إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل[٤]، وذلك نحو: خاف ربَّه عمرُ، وقد جاز هذا التقديم- رغم ما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا-؛ لأن الفاعل وإن تأخر عن المفعول فهو منويٌّ التقديم، ومتقدِّم رتبة وإن تأخر لفظًا، وكقَوْلُ جَرِيرٍ:[البسيط]

نالَ الْخِلَافَةَ إذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[٥]

---

[١]بلا نسبة، وهو في: التذييل والتكميل(٦/ ٢٨٨)، أوضح المسالك(٢/ ١١٢)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش- دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون-(٤/ ١٦٥٣)- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة- جمهورية مصر العربية- الطبعة الأولى- ١٤٢٨هـــ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ" شرح الشواهد الكبرى" للعيني- تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر-(٢/ ٩٥٢)- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية- الطبعة الأولى ١٤٣١هـــ - ٢٠١٠م.

[٢]البيت بلا نسبة، وهو في: معاني القرآن- للفراء- المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي-(٢/ ١٠١)- دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر- الطبعة الأولى، أوضح المسالك(٢/ ١١٣)، تمهيد القواعد(٤/ ١٦٥٣).

[٣]التذييل والتكميل(٦/ ٢٨٧)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٤).

[٤]أوضح المسالك(٢/ ١٠٨)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٥).

[٥]ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب- المحقق: د. نعمان محمد أمين طه-(١/ ٤١٦)- دار المعارف، القاهرة- مصر- الطبعة الثالثة.

تأخُّر المفعول شذوذًا: وهو أن يعود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو:" زان نورُه الشجرَ"، وشذَّ ذلك لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، وأجاز ذلك ابن مالك تبعًا لابن جنِّي، وقال:" ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعًا وفاقًا لأبي الفتح"[١]، ومنه حسان بن ثابت يمدح مطعم بن عدي:[الطويل]

وَلَو أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَما[٢]

وقول أبي جندب الهذلي[الطويل]

أَلَا لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ يَلُوْمَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[٣]

وذهب ابن هشام إلى جوازه في الشعر فقط[٤].

أمّا وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

فالموضع الأول: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به[٥]، نحو قولك:" زرع الأرضَ صاحبُها". كقوله- تعالى-: **سمح**وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ**سجى** [البقرة: ١٢٤]، والشاهد في الآية تقديم المفعول به(إبراهيمَ) على الفاعل(ربُّه)، وقوله- تعالى-:**سمح**يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ**سجى** [غافر: ٥٢]؛ وذلك لاحتواء الفاعل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم في اللفظ، والمتأخر في الرتبة.

وقوله- تعالى-:**سمح**لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا**سجى** [الأنعام: ١٥٨]

---

[١]شرح الكافية الشافية(٢/ ٥٨٥)، أوضح المسالك(٢/ ١١٠)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٥).

[٢]ديوان حسان بن ثابت- شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: الأستاذ عبدأ. مهنّا-(ص ٢٣٥)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

[٣]ديوان الهذليين(٣/ ٨٧).

[٤]أوضح المسالك(٢/ ١١٠).

[٥]أوضح المسالك(٢/ ١٠٩)، شرح التصريح(١/ ٤١٥).

والموضع الثاني: إذا وقع الفاعل محصورًا بـــ(إنما)[١]، نحو قوله- تعالى-:إِنَّمَا يَخشَى ٱللَّهَ مِن عِبَادِهِ ٱلعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ٢٨ [فاطر: ٢٨]؛ فقد تقدم المفعول به وهو اسم الجلالة(الله) على الفاعل(العلماء)؛ وذلك لوقوع الفاعل محصورًا بـــ(إنما).

والموضع الثالث: إذا كان الفاعل ضميرًا محصورًا بـــ(إلا)[٢]، نحو قولك: ما ضرب عمرًا إلا أنا.

والموضع الرابع: إذا كان الفاعل محصورًا بـــ(إلا)[٣]، ومثال ذلك قولك: ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ، وأمّا قول ذي الرُّمة:[الطويل]

فَلَم يَدْرِ إِلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وشَامُهَا[٤]

ففيه مذاهب ثلاث سبق الحديث عنها[٥].

وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

الموضع الأول: أن يكون المفعول به اسمًا له الصدارة[٦]، كأدوات الاستفهام، نحو قوله- تعالى-: وَيَسـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلعَفوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم تَتَفَكَّرُونَ ٢١٩ [البقرة: ٢١٩]، أو اسم شرط، كقوله تعالى: أَيًّا مَّا تَدعُواْ فَلَهُ ٱلأَسمَاءُ ٱلحُسنَىٰ [الإسراء: ١١]، ونحو قوله تعالى: مَا نَنسَخ مِن ءَايَةٍ أَو نُنسِهَا نَأتِ بِخَيرٍ مِّنهَا أَو مِثلِهَا [البقرة: ١٠٦]، أو(كم) الخبرية، نحو قوله تعالى: سَل بَنِي إِسرَٰٓءِيلَ كَم ءَاتَينَٰهُم مِّن ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ [البقرة: ١١٢].

---

[١]أوضح المسالك(٢/ ١١٢)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠١).

[٢]أوضح المسالك(٢/ ١١٢)، شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٠).

[٣]شرح ابن عقيل(٢/ ١٠٠).

[٤]ديوان ذي الرُّمَّة(ص ٢٧٩).

[٥]راجع(ص ١٠، ١١).

[٦]أوضح المسالك(٢/ ١١٥)، شرح ابن عقيل(٢/ ٩٧).

الموضع الثاني: إذا كان المفعول به ضميرًا متصلًا ولو تأخر لوجب تقديمه[١]، نحو قوله- تعالى-:إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ ٥ [الفاتحة: ٥]، وكقوله- تعالى-:وَإِيَّيَ فَٱرهَبُونِ ٤٠ [البقرة: ٤٠].

الموضع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعًا في جواب(أما)، ولا يُوجد ما يفصل بين(أما) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول[٢]، ومن ذلك(أمّا) الظاهرة، نحو قوله- تعالى-:فَأَمَّا ٱليَتِيمَ فَلَا تَقهَر ٩ وَأَمَّا ٱلسَّائِلَ فَلَا تَنهَر ١٠ [الضحى: ٩-١٠]، و(أمّا) المقدرة، نحو قوله- تعالى-:وَرَبَّكَ فَكَبِّر ٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّر ٤ وَٱلرُّجزَ فَٱهجُر ٥ [المدثر: ٣-٥]، والتقدير: وأمّا ربك فكبر، وأمّا ثيابك فطهر، وأمّا الرجز فاهجر.

وأمّا عن قولك:" أمّا اليوم فاضرب زيدًا" فلا يجب تقديم المفعول؛ لأن العامل- وهو فعل الأمر، له منصوبان، وهما الظرف والمفعول به، وقد حصل الفصل بين الفعل و(أمّا)، فاستُغنِي عن تقديم المفعول بذلك[٣].

---

[١]شرح ابن عقيل(٢/ ٩٧).

[٢]أوضح المسالك(٢/ ١١٥)، شرح ابن عقيل(٢/ ٩٧).

[٣]أوضح المسالك(٢/ ١١٦).

خاتمة

إنَّ أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب التي تفتَّق بها لسان العرب، واتَّسمت بها لغتهم، وقد اهتم به علماء العربية أيَّما اهتمام، وأَولُوه عناية بالغة، وبعد دراستنا لأسلوب التقديم والتأخير خَلُصنْا إلى جملة من النتائج:

التقديم يكون للعناية والاهتمام، فالعرب تقدِّم الذي بيانه عندهم أهم.

التقديم والتأخير في أجزاء الجملة لا يأتي اعتباطًا؛ وإنما يكون وفق مجموعة من القواعد والمتطلبات.

يكون التقديم في الجملة إذا أُمن اللبس.

يأتي التقديم والتأخير في الجملة العربية مع الاحتفاظ بالرتبة؛ فيتقدَّم الخبر على المبتدأ وحقه التأخير، ويتقدّم المفعول به على الفاعل وحقُّه التأخير.

المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم.

٢) الأصول في النحو لابن السراج- المحقق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت.

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري- المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- المحقق: د. حسن هنداوي- دار القلم – دمشق(من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٨- ١٤٣٤هـ / ١٩٩٧- ٢٠١٣م.

٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش- دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة- جمهورية مصر العربية- الطبعة الأولى- ١٤٢٨هـ.

٧) تيسير البيان لأحكام القرآن لابن نور الدين الموزَعي- بعناية: عبد المعين الحرش- دار النوادر- سوريا- الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

٨) جمهرة الأمثال- لأبي هلال العسكري- دار الفكر – بيروت.

٩) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

١٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي- تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١١) دلائل الإعجاز في علم المعاني- لعبد القاهر الجرجاني- المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر- مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة- الطبعة الثالثة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٢) ديوان الأعشى الكبير.

١٣) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني- حققه وشرحه صلاح الدين الهادي- ٣١٩- دار المعارف بمصر- ٢٠٠٩ م.

١٤) ديوان الكميت بن زيد الأسدي- جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
١٥) ديوان الهذليين- ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة- جمهورية مصر العربية- ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
١٦) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب- المحقق: د. نعمان محمد أمين طه- دار المعارف، القاهرة- مصر- الطبعة الثالثة.
١٧) ديوان حسان بن ثابت- شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: الأستاذ عبدأ. مهنّا- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
١٨) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب- المحقق: عبد القدوس أبو صالح- مؤسسة الإيمان جدة- الطبعة الأولى- ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.
١٩) ديوان زهير بن أبي سلمى- شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٠) سر صناعة الإعراب لابن جني- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولي- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث- القاهرة- دار مصر للطباعة- سعيد جودة السحار وشركاه- الطبعة العشرون- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م.
٢٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك- حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٦) شرح المفصل- لابن يعيش- قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٧) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك- تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٨) شرح كتاب سيبويه- لأبي سعيد السيرافي- المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان- الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٢٩) شعر نصيب بن رباح- جمع وتقديم: الدكتور داود سلّوم- مطبعة الإرشاد- بغداد- ١٩٦٧م.
٣٠) الكتاب لسيبويه- المحقق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثالثة- ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٣١) لسان العرب لابن منظور- الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤١٤هـ.
٣٢) مجمع الأمثال- للميداني النيسابوري- تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد- دار المعرفة- بيروت- لبنان.
٣٣) معاني القرآن- للفراء- المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر- الطبعة الأولى.
٣٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ" شرح الشواهد الكبرى" للعيني- تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية- الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٥) المقتضب للمبرد- المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة- عالم الكتب- بيروت.